التنويع الإقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990– 2017

Economic diversification in Algeria: empirical study For the impact of basic sectors outside hydrocarbons during 1990- 2017

الشارف بن عطية سفيان[1]♦، حاكمي بوحفص[2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة محمد بن أحمد –وهران 2– الجزائر، الإيميل: cbhsofiane@gmail.com

[2] أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد بن أحمد –وهران 2– الجزائر، الإيميل: hakmib2001@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018-02-06 تاريخ القبول: 2018-12-04 تاريخ النشر:2018-12-12

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التطرق للتنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة 1990 إلى غاية 2017، وذلك من خلال إبراز أثر القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على حوالي 98% من الإيرادات النفطية، هذا الأخير جعل منه مرهون بتقلبات أسعار النفط، وحسب الدراسات الأدبية فان الاعتماد الشبه التام على مورد واحد قد يعرقل مسار النمو الاقتصادي من مختلف جوانب، وهذا ما اوجب على الجزائر بتنويع اقتصادها، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ما بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي مقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات، كما وضح لنا تقدير النموذج الفلاحة ليس له معنوية وهذا هو القطاع المعول عليه فيما يخص القطاعات الغير النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد لنا على وجود تأثير القطاعات خارج النفط على النمو الاقتصادي للجزائر.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي،القطاعات المحددة للنمو، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : C50، O10

Abstract:

This study seeks to address the economic diversification in Algeria and this during the period 1990 to 2016, by highlighting the impact of specific sectors of economic growth, and considering that the Algerian economy is a rent economy depends on about 98% of oil revenues, the latter made it dependent on fluctuations in oil prices, According to literary studies, the almost total dependence on one supplier may hinder the course of economic growth in various aspects. This has forced Algeria to diversify its economy. The study found a strong correlation between the hydrocarbons sector and economic growth compared with industry and services, T The model of agriculture has no significance. This is the sector that is dependent on the non-oil sectors and its relation to economic growth. This confirms to us the impact of the sectors outside oil on the economic growth of Algeria.

Keywords: economic diversification, economic growth, specific sectors of growth, Algerian economy .

JEL Classification: C50, O10

♦المؤلف المرسل: الشارف بن عطية سفيان، الإيميل: cbhsofiane@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر القطاع النفطي أو قطاع المحروقات والذي يسمى عند الخبراء بالذهب الأسود أو الثروة الناضبة والذي يستخدم لتنمية الثروات الدائمة ,وبصفة عامة الثروة النفطية تساوي التنمية الاقتصادية من منظور مستدام بشرط إن يكون هناك استغلال امثل لهذا المورد لتجنب نقمة الموارد الطبيعية (The curse of natural ressources),حيث هذه الأخيرة عانت منها الكثير من الدول الغنية بهذه الموارد عانت من مشكل الوفرة في الموارد تحت مفهوم (مفارقة الوفرة) حيث دعا إلى ذلك (Juan Pablo Pérez Alfonzo) مؤسس منظمة الدول المصدرة للنفط انه على الدول التي تعتمد على النفط إن تعاود التفكير في سياستها الاقتصادية. والجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي للتماشي مع متطلبات الاقتصاد العالمي ,لكن سياستها الاقتصادية كانت تعتمد على مورد واحد من ناحية المداخيل أي الاعتماد على نشاط تصدير قائم على النفط ,والذي كانت تمثل معظم الصادرات حوالي 98% من النفط ,حيث هذه الأخيرة كانت تشهد تقلبات في حجم الإيرادات نتيجة التقلب الحاد في سعر هذا المورد نتيجة عدة عوامل خارجية ,جعلت من الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات وبالتالي تراجع حجم الإيرادات والتي كانت سبب في عرقلة الحركة التنموية ، مما اوجب على الدولة في إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

وأمام هذه التحديات وفي ظل تراجع الوضع الاقتصادي الجزائري وتهاو غير متوقع لأسعار النفط إلى ادني مستوياته ، وجدت الجزائر نفسها مرغمة على إيجاد سياسة تنموية قائمة على قطاعات أخرى خارج المحروقات كالصناعة والفلاحة والخدمات والتي لا تقل أهمية عن ما تمتلكه الكثير من الدول التي استطاعات تنويع اقتصادياتها كبوتسوانا، ماليزيا، قطر، السعودية ومن هذا المنطلق يمكن إن نطرح التساؤل الرئيسي كالأتي:

1.1 إشكالية البحث:

هل مساهمة القطاعات المحددة للنمو في الاقتصاد الجزائري كفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي ؟

2.1 أسئلة البحث:

- ما هو التنويع الاقتصادي وما هي مبرراته؟
- إلى أي مدى يساهم قطاع الصناعة والفلاحة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ؟
- ما هي اثأر مساهمة القطاعات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي ؟

3.1 فرضيات البحث:

تنويع مصادر الدخل الناتج عن الاعتماد على مختلف القطاعات يعتبر كإستراتيجية مثالية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وبالأخص الجزائر.

4.1 خطة الدراسة : وللإجابة على الإشكالية وتحقيق للأهداف الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات التي تبنتها الجزائر لتنمية الصادرات خارج المحروقات، يمكن تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي.

ثانيا: القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

5.1 منهجية الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى قسمين رئيسين، القسم الأول المتعلق بالدراسة النظرية الهادفة إلى توضيح المفاهيم العامة حول التنويع الاقتصادي وكذلك القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري.أما القسم الثاني فيتعلق بدراسة دراسة قياسية لتأثير القطاعات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وذلك من خلال الدراسة القياسية المعتمدة على مخرجات برنامج EVIWS 8.1 خلال الفترة 1990 إلى غاية 2017.

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في هل هناك تنوع في الاقتصاد الجزائري أم تركز من خلال إبراز تأثير ومساهمة القطاعات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل بفعل تنويع القاعدة الإنتاجية المختلفة لكل القطاعات بما في ذلك الفلاحة والصناعة والخدمات وكذلك محاولة معرفة ما هو القطاع الذي عول عليه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة عاطف لافي مرزوق(2013)، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل: حيث بينت هذه الدراسة ممكنات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع، والدراسة هدفها هو بيان إي من البلدان التي لها قدرة أكثر من غيرها على تحقيق درجة أعلى في تنويع مصادر دخلها في المستقبل، لذا فقد تم التركيز على النماذج الخليجية لوصفها أهم البلدان التي لديها مورد وحيد شبه مستديم.

دراسة زايري بلقاسم، قوجيج بن علي(2017)، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980–2015) حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الراهنة ،الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

2 .مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي.

تسعى معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط إلى تقليل الاعتماد على هذا المورد، وهذا راجع إلى عدم استقرار أحوال السوق، إذ أن أسعار النفط تخضع لتغيرات وتقلبات حادة كذلك ليس فقط عامل الأسعار بل أيضا القابلية للنضوب،ومن من الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هي توسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد الكبير على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، هي: تثبيت النمو الاقتصادي (حسبما يظهره استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي) وتوسيع قاعدة الإيرادات، ورفع القيمة المضافة القطاعية.وبالتالي يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على انه:

- الرغبة في تحصيل أكبر عدد من مصادر الدخل الرئيسة للبلد،و التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار ر التنافسية العالمية، وذلك من خلال محاولة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات دون إن يقتضي الأمر إلى تلك القطاعات ذات الميزة التنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد[1].

- الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا وذلك بتوزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد[2].

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وهي تختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية(الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي.ومن بين تلك الآليات مايلي[3]:

- **إعادة الاعتبار لدور الدولة** :إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما من خلال إحداث تحولات جذرية في هيكل الناتج المحلي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام و التداخلي والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.
- **الشراكة بين القطاع العام والخاص** : العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذه الحالة تقتض ي في جوانبها إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي، بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص حيث هذا الأخير من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر** :مما لاشك فيه أن معظم البلدان المتلفة، لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات، سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها، وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني. ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها.
- **مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة** :حيث تؤدي المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركيزة أساسية لاقتصادياتها، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل عن طريق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. و بالتالي تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي،

ان سعي معظم الدول الى تنويع اقتصادياتها له العديد من الآثار الايجابية **ومن بين الآثار الايجابية للتنويع الاقتصادي** يمكن إجمالها بما يلي[4]:

- الاندماج في الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة هذا التنوع.
- التشجيع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المتعددة وذلك للحد من تقلبات النمو الاقتصادي.
- تخفيض معدلات البطالة حيث لابد من وجود شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد على القطاع العام،وإيجاد فرص العمل المناسبة للباحثين عنه. وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

- توفير الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة وذلك من خلال ي التنويع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً
- إدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالمنفعة على الاقتصاد ككل،ومن خلال فتح الباب أمام المزيد من الاستثمار في القطاع التكنولوجي.

وبالتالي التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق :

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية ، وتقليل المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها(Acemenglu and Zilibotti, 1999). وبصفة عامة توزيع الاستثمارات يقلل من المخاطر الاستثمارية .فالظروف الطبيعية (الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق)، والدولية (الحروب والنزاعات المسلحة و الاحتكارات)والخدمات المالية قد تلحق أضراراً فادحة في إنتاج وتسويق و استهلاك بعض المنتجات (Ramcharan, 2005) مما ينعكس سلبياً على العوائد الاستثمارية. لذلك فإن تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات، يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها[5].
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** عند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي،حيث هذا الأخير نتج عن اعتماد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية (Heiko, 2008)
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري تكون من خلال مساهمة التنويع الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، (Berthelemy and Soderling, 2001) ، (Romer, 1990) ، (Fenestra and al. 1999).

3.القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري.

يمكن استعمال معدلات نمو الإنتاج في مختلف القطاعات لمعرفة أي القطاعات تعتبر محركة للنمو، وأي القطاعات مثبطة له .ولمعرفة ذلك نحاول مقارنة معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية. والجدول التالي يبين لنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي:

الجدول (1) : مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 2000 إلى غاية 2015.(مليون دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع الفلاحة	قطاع المحروقات	قطاع الصناعة	قطاع الاشغال العمومية	قطاع الخدمات
2000	4 123,50	346,2	1 616,30	290,7	335	842,7
2001	4 227,10	412,1	1 443,90	315,2	358,9	921,8
2002	4 522,85	417,2	1 477,00	337,6	409,9	1 004,20
2003	5 252,30	515,3	1 868,90	355,4	445,2	1 112,20
2004	6 149,10	580,5	2 319,80	388,2	508	1 303,20

1 518,90	564,4	418,3	3 352,90	581,6	7 562,00	**2005**
1 698,10	674,3	449,5	3 882,20	641,3	8 514,80	**2006**
1 933,20	825,1	479,8	4 089,30	708,1	9 366,60	**2007**
2 113,70	956,7	519,6	4 997,60	727,4	11 043,70	**2008**
2 349,10	1 094,88	570,7	3 109,10	931,3	9 968,01	**2009**
2 586,30	1 257,40	617,4	4 180,40	1 015,30	11 991,60	**2010**
2 933,20	1 333,30	663,8	5 242,50	1 183,20	14 588,50	**2011**
3 305,20	1 491,20	728,6	5 536,40	1 421,70	16 208,70	**2012**
3 849,60	1 627,40	771,8	4 968,00	1 640,00	16 650,20	**2013**
4 195,20	1 794,00	838,5	4 657,80	1 771,50	17 242,50	**2014**
4 549,90	1 908,10	900,9	3 134,30	1 936,40	16 591,90	**2015**

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2017.

يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي% 15.86 ، وبعدها قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 7.19%كمتوسط لفترة الدراسة .إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات أو بما يسمى بالمرض الهولندي والشكل التالي يوضح مساهمة كل القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 إلى غاية 2015:

الشكل رقم (1): مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 2000 إلى 2015

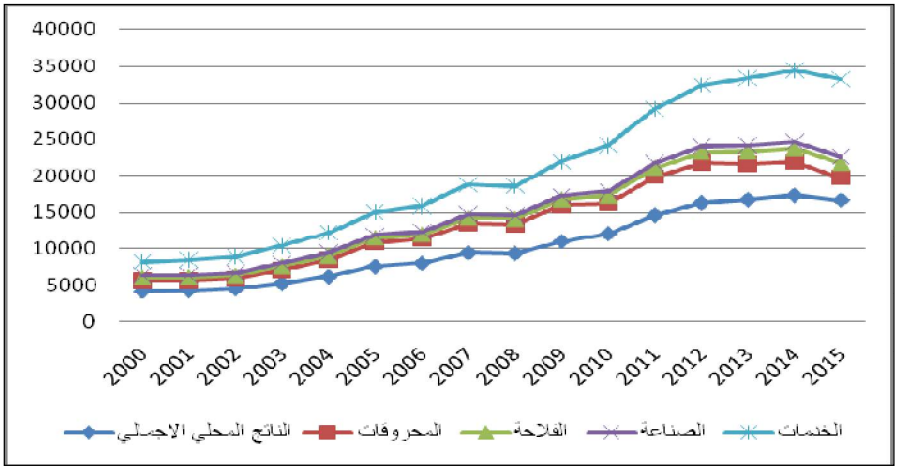

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2017.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري تشهد تراجعا من حيث معدل النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك بالرغم من المجهودات الكبيرة والإجراءات التي اتخذتها الدولة من اجل النهوض بمختلف القطاعات المحركة للنمو في الجزائر. حيث تمثل مداخيل المحرقات أكثر من 80% من إجمالي المداخيل السنوية في الجزائر.

بالنسبة لقطاع المحروقات خلال الفترة ما بين سنة 2000 إلى غاية 2015 ففي ظل فترة تميزت بارتفاع قوي في أسعار النفط حيث ارتفعت الأسعار من 29 دولار سنة 2001 إلى حوالي 147 دولار سنة 2008 ، وثم عاودت انخفاض بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، وعاود ارتفاعه من2009 إلى غاية 2014 ليسجل 112 دولار. فقد عرفت الجزائر من ناحية حجم الصادرات حجم الصادرات فترتين الأولى تميزت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الآبار القديمة؛ وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي 45.3%سنة 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية، كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الإجمالي، و بصفة عامة شهد الاقتصاد الجزائري نموا في النصف الأول من عام 2016 بمعدل 6.3 %مقارنة بـ 9.3 % في عام 2015 وتم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج الهيدروكربونات ورفع مستوى الإنفاق العام. كما ارتفع معدل التضخم والبطالة، وأما عجزا الموازنة والحساب الخارجي اللذان يفوقا 10 % أصلا ويتوقع أن يتباطأ النمو على مدى. السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة مع تطبيق الحكومة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة[6].

ومن خلال هذه المؤشرات يتضح لنا ان قطاع المحروقات هو القطاع الرئيسي و المحدد للأداء الاقتصادي الكلي وأرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفوارت خارجية إيجابية أو آثار تدعيمية لبقية القطاعات الأخرى[7].

فالبنسبة للقطاع الصناعي من خلال تتبع تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث يبين الجدول الموضح أعلاه أن قطاع الصناعة في الجزائر يساهم بنسبة لا تتعدى 6% في الناتج الداخلي الخام وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة قطاع النفط ،فبالنسبة للقطاع الخاص فهو يشهد تحسن تدريجي لاسيما في ظل سياسة التحفيز على الاستثمار[8]، خاصة بعد اعتماد الجزائر جملة من الإصلاحات في إطار إعادة الهيكلة الصناعية والاهتمام بالمؤسسات الخاصة نظرا للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية المحلية، حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة في نهاية السداسي الأول من عام 2013 حوالي 747387 مؤسسة موزعة عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية[9]،ومن خلال المجهودات الداعمة لتحسين مساهمة القطاع الصناعي العمومي، من خلال توجيه مغلفات مالية ضخمة فقد استأثر القطاع الصناعي بنسبة تقارب 62% من إجمالي الاستثمارات المسجلة منذ مطلع سنة 2017 الى غاية شهر سبتمبر، ما يمثل 899,2 مليار دينار من أصل 1.456 مليار دينار. وقد تم تسجيل 1926 مشروع في مختلف الشعب الصناعية المنتجة، أي بنسبة 48,5% من إجمالي 3.972 مشروع في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتساهم هذه المشاريع الصناعية في استحداث مناصب شغل جديدة قد تصل الى 81.678 منصب أي 63% من مجمل مناصب الشغل المرتقب أن تنشأ من مجمل المشاريع المسجلة[10].

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فمن خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي لا تتعدى 10% في الناتج الإجمالي، وهذا الأخير يستدعي توفير الأرضية المناسبة للتوجيه الجيد للعوائد المالية من المحروقات واستغلال الإمكانيات المتاحة في تطوير الزراعة المستدامة في الجزائر وخاصة فيما يخص الاستفادة من الطاقة المتجددة وتقنيات الزراعة الخضراء. وبالتالي توجيه موارد الجزائر وإمكانياتها لتطوير القطاع الزراعي ،والذي يمكن أن يحقق وفورات هامة لاسيما فيما يخص فاتورة استيراد السلع الغذائية من الخارج التي بلغت خلال السّداسي الأول لسنة 2013 حوالي 9580مليون دولار أمريكي مقارنة مع سنة 2000 والتي بلغت 2416 مليون دولار أمريكي[11].

أما بالنسبة لقطاع الخدمات في الجزائر فهو يشهد تحسن تدريجي من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى 10620.3 مليون دينار في سنة 2015 مقارنة بسنة 2000 حيث كان حوالي 1841.9 مليون دينار وهذا راجع الى سياسة الجزائر في تطوير مختلف مؤشرات التنمية البشرية، و يعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا و أقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى و مع البلدان المجاورة لها كتونس و المغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها و تصديرها لعدد أكبر من المنتجات[12].أما فيما يخص مؤشر التنوع الاقتصادي والمعبر عنه بمؤشر **هيرشمان هيرفندل** حيث هذا المؤشر يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع ، ويأتي هذا المؤشر على الصيغة الرياضية التالية[13]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث :

Xi : صادرات السلعة i.

X : إجمالي الصادرات.

N: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها. ويمكن توضيح قيم مؤشر هيرشمان هيرفندال في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور قيم مؤشر هيرشمان هيرفندال بالنسبة للاقتصاد الجزائري (2000–2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيم المؤشر	0,89	0,85	0,81	0,85	0,88	0,95	0,98	0,97
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيم المؤشر	0,93	0,82	0,81	0,72	0,69	0,69	0,68	0,61

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات تقارير بنك الجزائر,2016

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ان المؤشر خلال 2000 إلى غاية 2010 ينحصر ما بين 0.8 و 0.98 وهو قريب إلى الواحد وهذا ما يدل إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد واحد وهو الإيرادات النفطية لكن من سنة 2012 إلى غاية 2015 فهو يشهد تراجع ليصل إلى 0.61 وهو يقترب من الصفر مما يدل على تنوع طفيف في المداخيل نتيجة السياسات المنهجة من طرف الدولة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

4.الدراسة القياسية لأثر المحركات الثلاثة على النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول من خلال الدراسة القياسية توضيح أثر المحركات الثلاثة على معدل النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 ، بإعتبار هذه القطاعات أساس الإقلاع الاقتصادي من خلال التوجه نحو سياسة تنويع الاقتصاد الوطني لأجل تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ولا يكون ذلك إلا بتنشيط عنصر الاستثمار في مختلف ميادين الاقتصاد المتعلقة بقطاع الزراعة، الصناعة وحتى قطاع الخدمات من خلال تشجيع الخواص على خلق المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1.4 توصيف النموذج القياسي

من اجل تحديد مدى الأثر الذي تلعبه القطاعات خارج النفط في النمو الاقتصادي وتحقيق تنويع اقتصادي و حتى يمكن استخدام النموذج النظري لتأثير هذه القطاعات على النمو الاقتصادي تطبيقيا اعتمدنا على دراسة تجريبية خاصة بدراسة (ممدوح عوض الخطيب، 2011)

في كتابة دالة النمو الموسعة لدراسة هذه العلاقة مع إضافة المتغيرات الخاصة بالتنويع الأفقي أي تنويع مصادر الدخل أو تنويع على حسب القطاعات وبنفس الطريقة سيجرى استخدام دالة النمو التالية لدراسة تأثير القطاعات الارتكازية على النمو الاقتصادي:

$$Y = f\,(HUDRCO,\ VAGRICU,\ V\ INDUS,\ V\ SERVI)$$

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغته العامة مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز $X_{i,t}$ كما يلي:

$$y_{i.t} = \alpha_i + \beta X_{i.t} + \varepsilon_{i.t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$T = 1,2,\ldots\ldots\ldots\ldots,T \qquad i = 1,2,\ldots\ldots\ldots\ldots N$

بحيث أن:

$Y_{i,t}$: .يمثل الناتج المحلي الإجمالي للبلد **i** وفي الفترة**t** .

α_i :ترمز للتأثير الخاص بالبلد عن طريق حصر محددات النمو الاقتصادي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة للدولة مع ثبات الزمن.

β: متجه عمودي **K*1** للمعلمات(القطاعات) المراد تقديرها لكل متغير مستقل .

$X_{i,t}$: تمثل مصفوفة **Tn*K** لعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة على نمو البلد **i** في الفترة **t**.

:متجه عامودي **TN*1** لحد الخطأ العشوائي في البلد **i** في الفترة **t**.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم إعادة كتابة دالة النمو السابقة وفق الصيغة الأساسية للبيانات كما يلي:

$$pib_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 hydro_{i,t} + \beta_2 Vagricu_{i,t} + \beta_3 Vindus_{i,t} + \beta_4 Vservi_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ومن خلال النموذج الموضح أعلاه يمكن لنا وصف المتغيرات ومصادرها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(3): التعريف بالمتغيرات المستعملة في النموذج ومصادرها

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر المتغير
pib	الناتج المحلي الإجمالي كقيمة	قاعدة بيانات البنك الدولي، 2017 World Bank , World Development indicators
hydro	إيرادات الموارد النفطية (كقيمة من الناتج المحلي الإجمالي)	قاعدة بيانات البنك الدولي,2017 World Bank , World Development indicators
v agricu	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (كقيمة من الناتج المحلي إجمالي)	قاعدة بيانات البنك الدولي,2017 World Bank , World Development indicators

v aindus	القيمة المضافة لقطاع الصناعة (كقيمة من الناتج المحلي إجمالي)	قاعدة بيانات البنك الدولي,2017 World Bank , World Development indicators
v servi	القيمة المضافة لقطاع الخدمات (كقيمة من الناتج المحلي إجمالي)	قاعدة بيانات البنك الدولي,2017 Bank , World Development World indicators

المصدر:من اعداد الباحثين بناء على معطيات النموذج

2.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

نقوم خلال هذه المرحلة بدراسة استقرارية السلاسل، وهذا اعتمادا على اختبار ديكي فولر المطور (**ADF**) ، واختبار فليب بيرون phillipes-perron

الجدول (4) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية و المحولة إلى الفروقات من الدرجة الأولى.

نوع الاختبار	النموذج	عند المستوى: I(0) (level)	عند التفاضل الأول: I(1) (1st Déférence)
اختبار ADF	النموذج (1)	1.90255	-7.45131
		0.9715	0.0000
	النموذج (2)	0.46212	-4.48977
		0.6780	0.0000
	النموذج (3)	1.88715	-6.09911
		0.9704	0.0000
اختبار pp	النموذج (1)	2.45326	-8.56533
		0.9929	0.0000
	النموذج (2)	0.17592	-5.96404
		0.5698	0.0000
	النموذج (3)	2.73062	74.0389
		0.9968	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات eviwes 8.1

نلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وبعد إجراء اختبار (ADF)، أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها وذلك عند مستوي الدلالة(5%)، وعند أخذ الفرق الأول و على مستوى الدلالة (5%) أصبحت كل المتغيرات مستقرة مما يعني عدم وجود جذر وحدة في الدراسة وللتأكد من ذلك قمنا باختبار فيليب بيرون (phillipes-perron) أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها وذلك عند مستوي الدلالة(5%)، وعند أخذ الفرق الأول و على مستوى الدلالة (5%) أصبحت كل المتغيرات مستقرة مما يعني عدم وجود جذر وحدة ويمكن تقدير النموذج.

3.4 دراسة وصفية للسلسلة الزمنية

نستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة كل من قطاع المحروقات والصناعة والخدمات والفلاحة خلال الفترة 1990 إلى غاية 2016 ومن خلال المنحنيات التالية:

المنحنى الأول:(عدم استقرار السلاسل الزمنية عن المستوى)

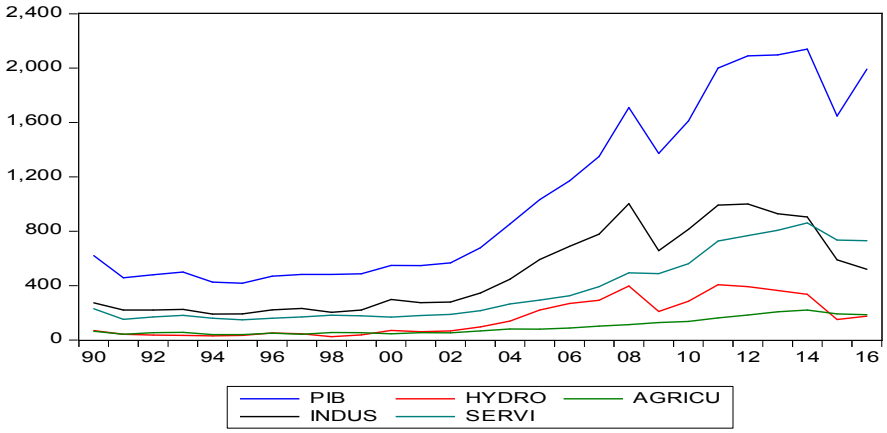

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات eviwes 8.1

المنحى الثاني: (استقرار السلسة الزمنية عند الفرق الأول)

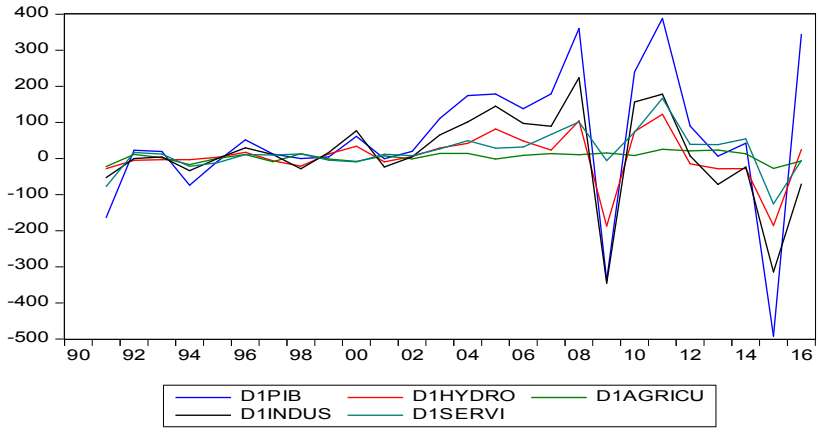

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات eviwes 8.1

نلاحظ من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في مستوياتها أنها غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، أي بعبارة أخرى جميع المتغيرات غير معنوية، أي أنه تم قبول الفرضية العدمية بعدم استقرارية متغيرات الدراسة، وهذا دليل على وجود جذر وحدوي مع اتجاه عام واضح في السلاسل الزمنية،ونظرا لما نلاحظه في الجدول الرقم(4) انه عند استخدام الفروق الأولى للسلاسل المذكورة أعلاه، تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود الجذور الوحدوية بالنسبة للمتغيرات، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة، وبالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من نفس الدرجة.

4.4 تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى (OLS) واختبار صلاحيته:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) للمعادلة التي تمثل مساهمة أو تأثير كل من قطاع المحروقات والفلاحة والصناعة والخدمات في النمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بعد الفرق الأول في السلسلة الزمنية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2016 تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول(5): تقدير النموذج

Dependent Variable: D1PIB
Method: Least Squares
Date: 12/08/17 Time: 11:32
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.29997	12.78979	1.821764	0.0828
D1HYDRO	3.721119	0.729342	5.102022	0.0000
D1AGRICU	1.012863	1.774726	0.570715	0.5742
D1INDUS	-0.998572	0.384535	-2.596829	0.0168
D1SERVI	0.987029	0.594277	1.660890	0.1116

R-squared	0.919574	Mean dependent var	52.74000
Adjusted R-squared	0.904254	S.D. dependent var	191.4630
S.E. of regression	59.24399	Akaike info criterion	11.17225
Sum squared resid	73706.85	Schwarz criterion	11.41419
Log likelihood	-140.2392	Hannan-Quinn criter.	11.24192
F-statistic	60.02718	Durbin-Watson stat	1.711465
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EVIEWS 8.1

ومنه يكون النموذج كالتالي:

D1PIB = 23. 30+ 3.73*D1HYDRO + 1.02*D1AGRICU - 0.99*D1INDUS + 0.99*D1SERVI
(5.11) (0.58) (-2.59) (1.66)

R= 0.919 **R^2= 0.904**
F= 60.027 **D.W= 1.711**

هناك أربعة اختبارات لتحديد القيمة التنبؤية للنموذج:

اختبار(F): يعني المعنوية الكلية للنموذج حيث بلغت قيمة (f=60.027) مما يدل إن النمودج صالح إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% .

- **معامل التحديد R^2**: حيث هذا المعامل يوضح العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت قيمته (R^2=0.904) مما يعني 90.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مكون من المتغيرات المستقلة المتمثلة في المحروقات الفلاحة الصناعة الخدمات إما 0.06% هي عبارة عن عوامل أخرى والمتمثلة في المتغير العشوائي.
- **إختبار(t):** وهذا لتوضيح اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، حيث تأتي ترتيب المتغيرات المستقلة كمايلي:

✓ قطاع المحروقات (hydro): حيث بلغت قيمة (T=3.73) عند مستوى المعنوية 5% مما يدل إن قطاع المحروقات له أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

✓ القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (vagricu) : حيث بلغت قيمة (T=0.58) عند مستوى المعنوية 5% مما يدل إن قطاع الفلاحة ليس له أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى التبعية إلى قطاع المحروقات.

- ✓ القيمة المضافة لقطاع الصناعة (vindus) : حيث بلغت قيمة (T=-2.59) عند مستوى المعنوية 5% مما يدل إن قطاع الصناعة له أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ولم يكن المؤثر الأكبر وهذا راجع إلى التبعية إلى قطاع المحروقات.
- ✓ القيمة المضافة لقطاع الخدمات (vservi) : حيث بلغت قيمة (T=1.66) عند مستوى المعنوية 5% مما يدل إن قطاع الخدمات له أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى التبعية إلى قطاع المحروقات.

- **قيمة (D.W):**

من خلال جدول تقدير النموذج قيمة (D.W=1.711) وبالرجوع إلى الجدول الإحصائي ل(D.W) نجد أن قيمة كل من الحد الأعلى والأدنى لd(dl. Du) عند عدد المشاهدات (N=26) ، عدد المتغيرات (K=4).

ومنه : Dl=1.759 .Du = 1.062

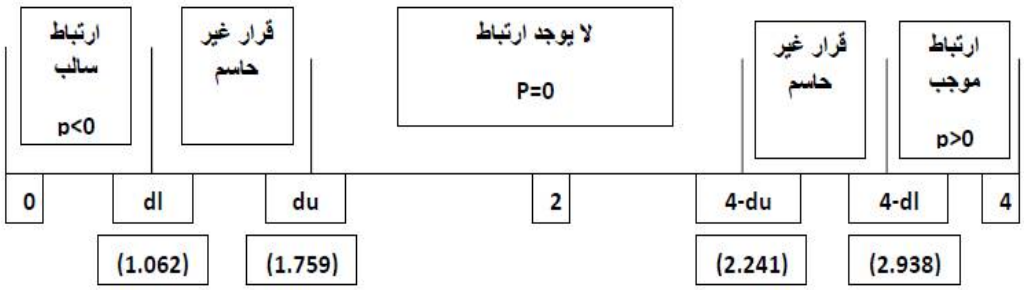

من خلال النتائج نلاحظ أن قيمة (D.W) ضمن منطقة القرار وبالتالي لا نستطيع الحكم على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا نقوم باختبار Breush godfrey

الجدول(6): نتائج اختبار Breush godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.550767	Prob. F(2,19)	0.5854
Obs*R-squared	1.424761	Prob. Chi-Square(2)	0.4905

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviwes 8.1

من خلال نتائج الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن $LM=N*R^2$ و prob LM=0.49>0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H=0 والتي تعني لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

6. الخاتمة :إن الهدف من دراستنا هو معرفة العلاقة قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي والقطاعات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا لما تبنته الدولة من تحفيزات واستراتيجيات لتنويع الاقتصاد والخروج من دائرة الريع ، حيث أوضحت الدراسة القياسية عند تقدير أثر كل القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مايلي:

- الارتباط القوي لقطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 إلى غاية 2016 وهذا مايثبت من خلال معامل الارتباط الذي وصل إلى 3.73اي انه هناك ميزة الاقتصاد الريعي للجزائر التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية.

- ضعف مساهمة قطاع الصناعة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، حيث ظهرت معلماتها سالبة تقدر ب0.99 مما تترجم بعدم قدرة هذا القطاع على تغطية حجم المخصصات المالية الموجهة لعملية تحفيز الإستثمارات.
- مساهمة قطاع الخدمات منخفضة أي اقل 01 الصحيح في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي وهذا مقارنة مع قطاع المحروقات.
- تحسن مساهمة قطاع الفلاحة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي نتيجة السياسات المنتهجة لترقية هذا القطاع، حيث ظهرت لها معنوية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل معامل الارتباط إلى 1.02.

وبالتالي إن تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب ضرورة تبني إستراتجيات فعالة، تساهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد أساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة ولا يتحقق ذلك إلا بالاهتمام بالقطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني، من خلال تنمية الإستثمارات في مجالات الفلاحة وهو القطاع الأساسي المعول عليه.

7. الهوامش والإحالات:

[1]Cuberes, D. and Jerzmanowski,M. "Democracy, Diversification and Growth, Reversals", Economic
Journal, No 119, October 2009,pp 1270-1302.

[2] Stephen M. kapunda, Diversification and porerty Eradication in Botswana, journal of African studies, Vol (17)-No2,2003, p 51.

[3]طبيابية سليمة،لرباع الهادي،التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية ،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف،يومي 08/07 افريل 2008،ص 16.

[4]مقال منشور بعنوان :"حتمية التحول: التنويع الاقتصادي لمواجهة التقلبات النفطية على الدول العربية,مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية,تاريخ النشر 28 مارس 2016,تاريخ الاطلاع 2017/12/20 متاح على الرابط التالي:
(http://rawabetcenter.com/archives/23533)

[5]ممدوح عوض الخطيب (2014),التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي,المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية,ص6.

[6]متاح على الموقع التالي: (http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf) تاريخ الاطلاع 2017/12/28.

[7]عبد الصمد سعودي,طير عبد الحق,دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2014/2001),مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة,2016,ص5.

[8]فوجيج بن علي،زايري بلقاسم،اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)،مجلة الاستراتيجية والتنمية،المجلد 7،العدد02،2017،ص250.

[9] Bulletins d'information statistique de la pme N° 23.decembre.2013.p11.

[10]وكالة الانباء الجزائرية, القطاع الصناعي سجل استثمارات مكثفة خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة2017,متاح على الموقع التالي: (http://ar.aps.dz/economie/49610-2017),تاريخ الاطلاع 2017/12/28.

[11] Ministre de finance algerien.2013,(http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext2013.pdf).

[12]ناجي بن حسين,دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر,رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة منتوري قسنطينة,2007,ص78.

[13]ضيف احمد, اثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر (1989–2012), اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية,جامعة الجزائر3, (2015),ص .197